دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي
دراسة تحليلية لآراء عينة من محللي الائتمان في المصارف الخاصه فى محافظة اربيل-العراق

ID No.3893

(PP 141 - 159)

https://doi.org/10.21271/zjhs.25.3.9

صالح ابراهيم يونس الشعباني
قسم المحاسبه معهد تقنى نينوى
الجامعة التقنية الشمالية–الموصل
dralshabaney@yahoo.com

زيتو عولا ابوبكر
قسم المحاسبة-كلية الادارة
والاقتصاد/جامعة صلاح الدين-اربيل -
قسم المحاسبة-كلية العلوم الادارية
والمالية/ جامعة نولج
zaito.abubakr@su.edu.krd

ريزان صلاح الدين عزت
قسم المحاسبة-كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
صلاح الدين-اربيل
rezan.azzat@su.edu.krd

الاستلام: 2021/01/19
القبول : 2021/03/18
النـــشر: 2021/06/16

ملخص

تعد المعلومات الكلفوية والتحليلات الاقتصادية المفتاح الأساس لرسم السياسات وصنع القرارات واعتماد البرامج الاستثمارية، ونتيجة لارتفاع نسب الملوثات وتعدد اشكالها واختلاف انواعها وزيادة تراكيزها لاسيما في السنوات الاخيرة اصبحت الوقاية منها ومعالجة اثارها موضع اهتمام مختلف الدول والشركات ، واخذت الكلف البيئية الناجمة عن تلك الملوثات تشكل نسب عالية من الكلف التي تتحملها الشركة،عليه لم يعد بالإمكان تجاهل المعلومات المتعلقة بتلك الكلف انسجاما مع مبدأ من يلوث يدفع، حيث أصبحت تلك الكلف تؤثر على ربحية الشركة وعوائد الاستثمار. ومن هذا المنطلق فان القرارات التي كانت تتخذ تقليديا متجاهلة الكلف البيئية على اعتبارها كلف خفية يشوبها شيء من عدم الدقة ، من هذا المنطلق أصبحت معلومات الكلف البيئية تستحوذ على الرؤى الجديدة للاقتصاديين ورجال الأعمال والمصارف مانحة الائتمانات عند صنع قراراتهم ، حتى لا يكونوا في غفلة عن المتطلبات والتشريعات البيئية التي قد تلزم الشركة بتحمل تكاليف إضافية لم تكن مأخوذة بالحسبان نتيجة إهمال الجانب البيئي في حينه فتحولها من شركات رابحة الى شركات خاسرة ، لاسيما ان الائتمان المصرفي يمثل المصدر الرئيس لتحقيق الربح التشغيلي فيها الا انه يكون محفوفاً بالمخاطر ، وبالتالي فان عدم تحديد وقياس التكاليف المتعلقة بحماية البيئة والحد من التلوث او السيطرة عليه وازالة اثاره السابقة وعدم الافصاح عنها على انها تكاليف خفية يجعل صنع القرارات الخاصة بمنح الائتمانات غير سليمة ومهددة بمخاطر غير متوقعة ومفاجئة قد تصل الى غلق الشركات المقترضة وتحول القروض الممنوحة او الائتمانات الى ديون معدومة تحسم من الربح التشغيلي للمصرف مانح الائتمان كل ذلك بسبب نقص المعلومات الخاصة بالتكاليف البيئية او تجاهلها. وعليه سعى الباحثون في هذا البحث الى بيان اهمية معلومات التكاليف البيئية في ترشيد قرارات منح الائتمانات وأثر ذلك على الحد من درجة المخاطرة.

الكلمات المفتاحية: التكاليف البيئية، المحاسبة عن التكاليف البيئية، الإئتمان، مخاطر الائتمان.

المقدمة:

تعّد عمليات منح الائتمان المصرفي ومتابعتها الوظيفة الرئيسة والهامة التي تقوم بها المصارف الخاصة لتحقيق أهدافها، فالائتمان يعني استثمار النسبة الاكبر من اموال المصرف ويمثل المصدر الرئيس لتحقيق الربح التشغيلي فيها، فالائتمان المصرفي بطبيعته يكون محفوفاً بالمخاطر لاسيما التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة، اذ قد يكون هناك عدد من المقترضين ليس في وسعهم الوفاء بقيمة القروض الممنوحة لهم من قبل المصارف ومنهم الشركات الصناعية نتيجة لحالة التعثر او الافلاس او خضوعها لقوانين ذات اثر رجعي لم تؤخذ بالحسبان عند الاقتراض ومنها القانون الخاص بحماية البيئة، حيث يلزم هذا القانون وجوب الحد من التلوث او السيطرة عليه وازالة اثار التلوث الحاصل سابقا ، هذا كله يتطلب مزيدا من النفقات والتكاليف التي تسمى بالتكاليف البيئية والتي لم تكن معروفة سابقا، وهذا يعني دخول الشركات المقترضة في التزامات لم تكن بالحساب والايفاء بتلك الالتزامات قد يحول كثير من الشركات الرابحة الى شركات خاسرة، و بنفس الوقت عدم الايفاء بتلك الالتزامات قد يعرض الشركة الى حالة الغلق وتقديمها الى المحاكم والزامها بدفع التعويضات للمتضررين بيئيا بفعل انشطتها ، وهنا سوف تزداد درجة مخاطرة الائتمان بل تصل

الى حدها الاعلى لاسيما عند غلق الشركات المقترضة ويصبح الائتمان الممنوح لها بحكم الديون المعدومة وهو اعلى درجات المخاطرة نتيجة غياب المعلومات المتعلقة بتكاليف حماية البيئة وعدم الافصاح عنها بسبب تجاهل تلك التكاليف في الحسابات التقليدية ، مما يجعل المصارف المقرضة في حالة غفلة من امرها عند منح الائتمان لمثل تلك الشركات. بمعنى اخر ان المحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية سوف يوفر المعلومات الهامة والضرورية الى الجهات المقرضة واعطائها الصورة الحقيقة عن وضع الشركات المقترضة فتزيد من حالة الاطمئنان وتحد من درجة المخاطرة.

منهجية البحث:

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ان كثير من المصارف الخاصة العاملة في محافظة اربيل ان لم يكن جميعها لا تأخذ بنظر الاعتبار المعلومات المتعلقة بحماية البيئة وما يترتب عليها من التزامات وتعويضات تتحملها الشركات المقترضة ، مما يعرضها الى مخاطر ائتمانية عالية لم تكن بالحسبان نتيجة تغييب او عدم توفر المعلومات المتعلقة بتكاليف حماية البيئة عند منح ومتابعة الإئتمانات المصرفية. وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من السؤال الرئيس الذي مفاده هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعلومات التكاليف البيئية على الحد من المخاطر الائتمانية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل توجد ضرورة لإظهار معلومات التكاليف البيئية في القوائم المالية او الملحقة وبالتالي الافصاح عنها؟

السؤال الفرعي الثاني: هل توجد مخاطر ائتمان في المصارف الخاصة ناجمة عن عدم توفر المعلومات الخاصة بتكاليف حماية البيئة والالتزامات المستقبلية انسجاما مع تطبيق القوانين والتعليمات البيئية؟

السؤال الفرعي الثالث: هل فعلاً لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من المخاطر الائتمانية؟

أهمية البحث:

تتركز اهمية البحث في كونه محاولة لحث المصارف الخاصة العاملة في محافظة أربيل على اخذ المعلومات المتعلقة بتكاليف حماية البيئية في الحسبان عند تقديمها التسهيلات المصرفية للشركات لاسيما الصناعية منها والتي يعتقد ان لأنشطتها اثار بيئية سلبية لتفادي فقدان تلك الائتمانات او التسهيلات او تعرضها لمخاطرة عالية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

1. التعرف على ماهية معلومات التكاليف البيئية والمخاطر الائتمانية.
2. مدى قدرة معلومات التكاليف البيئية في توفير المعلومات الملائمة وجعلها محل اهتمام المصارف الخاصة وبالتالي ترشيد القرارات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي ومتابعتها للحد من المخاطر الائتمانية.
3. التوصل الى معرفة العلاقة والأثر بين معلومات التكاليف البيئية وبين درجة المخاطر الائتمانية من خلال استخدام اسلوب SPSS في تحليل بيانات مجتمع وعينة البحث.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية رئيسة واحدة مفادها" لا تؤثر معلومات التكاليف البيئية التي تتحملها الشركات طالبة الائتمان على درجة مخاطرة الائتمان في المصارف الخاصة.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: " لا توجد أهمية في اظهار معلومات التكاليف البيئية في القوائم المالية".

الفرضية الفرعية الثانية: " لا توجد هناك مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة ناجمة عن عدم متاحية معلومات التكاليف البيئية ".

الفرضية الفرعية الثالثة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من المخاطر الائتمانية".

منهج البحث:

اعتمد الباحثون المنهج الوصفي في صياغة الجزء النظري من البحث من خلال الرجوع الى الكتب والدوريات ذات العلاقة ثم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال التحليل القائم على نتائج استمارة الإستبانة لعينة البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من محللي الائتمان في عدد من المصارف الخاصة العاملة في مدينة اربيل بغض النظر عن جنسية المصرف والمتمثلة بـ (19) مصرف، أما عينة البحث فإنها تتكون من (41) فرداً من محللي الائتمان في المصارف المذكورة.

مصادر البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على جمع البيانات والمعلومات من خلال اختبار الفرضيات بناءاً على توزيع استمارة الاستبانة على عينة مختارة من محللي الائتمان في المصارف الخاصة باعتبارها احدى المصادر الرئيسية للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث.

خطة البحث:

لغرض انجاز البحث واختبار فرضيته وحل مشكلته تم تقسيمه وفق المحاور الاتية:

1- الإطار المعرفي للتكاليف البيئية.

2- ماهية المخاطر الائتمانية.

3- انعكاس معلومات التكاليف البيئية على المخاطر الائتمانية.

4- التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات.

5- الاستنتاجات والتوصيات.

1- الإطار المعرفي للتكاليف البيئية:

1-1 مفهوم التكاليف البيئية:

لقد جرى الاهتمام بموضوع البيئة من قبل مختلف الباحثين حيث تم تناوله من وجهات نظر قانونية وإدارية وبايولوجية وهندسية وطبية وكذلك من قبل وجهة النظر المحاسبية، فبدأ موضوع المحاسبة عن التكاليف البيئية عام 1992 في الولايات المتحدة الامريكية استجابة لقلق الأطراف الخارجية التي تعتقد أن موضوع منع التلوث لم تكن له تلك الأهمية من قبل الصناعة. لذلك تم التشجيع على تبني محاسبة التكاليف البيئية وفهمها بشكل تام ودمجها في عمليات صنع القرار وزيادة الاهتمام بتلك التكاليف لتعطي الشركة فرص التخفيض الكافي للتكاليف البيئية أو شطبها وتعزيز موقعها التنافسي وتحسين الأداء البيئي. (الشعباني، 1998: 61)

حيث أن من الحقائق المحاسبية تقليديا أن كلفة الإنتاج أو الخدمة تعبر عن قيمة عوامل الإنتاج المستنفذة في تصنيع ذلك المنتج أو تأدية تلك الخدمة متمثلة بعناصرها (المواد، الأجور، الكلف الإضافية) إلا أن هذا افتراض على أن الشركة تمارس نشاطها بمعزل عن البيئة بالوقت الذي تقدم البيئة وظيفتان أساسيتان هما وفق الاتي: (El-Serafy ,et al,1996:28)

1. تمثل البيئة المصدر الأساسي بل الوحيد للموارد الطبيعية والتي تعتمد كعوامل إنتاج واحتياطي لإبداعات المستقبل.
2. إن الأنظمة البيئية هي محطة امتصاص الملوثات وكفيلة بمعالجتها إذا ما كانت ضمن قدرتها الاستيعابية.

فأصبح التفكير يتجه نحو القياس والتقويم الاقتصادي للكلف والمنافع البيئية المترتبة على صيانة الانظمة البيئية والمحافظة على قدرتها، فأخذت الشركات تتحمل الكلف الخاصة بحماية البيئة عملا بمبدأ من يلوث يدفع وتنفيذا للمسؤولية القانونية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية، وبالتالي انعكست تلك الكلف على كلفة المنتج والعملية وأخذت تدخل في اعتماد السياسات البيئية وفي صنع القرارات. (الشعباني، 2009: 147)

أي أن تجاهل الحسابات التقليدية لكلف التلوث البيئي وحماية البيئة جعل الأرباح المتحققة والمحسوبة تقليديا مضخمة وأكثر من الحقيقة.

وقد اختلف الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم واضح للتكاليف البيئية مما انعكس على تصورهم لنطاق وأسلوب قياس هذه التكاليف، فهناك من يرى أن التكاليف البيئية هي "النفقات التي تتحملها الشركة من أجل التوافق مع المعايير والقوانين البيئية والتكاليف التي تنفق من أجل تخفيض أو توقف انبعاث المواد الضارة، والتكاليف الأخرى المصاحبة لعملية تخفيض الآثار البيئية الضارة على العاملين والشركة ككل". (اللولو، 2016: 22)

وتعرف الكلف البيئية على أنها " الكلف التي تتعلق بالتدهور الفعلي أو المحتمل للموارد الطبيعية والبيئية الناشئ عن الأنشطة الاقتصادية". (UN, 1993; 91)

اما الشعباني فيرى أنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة واللوازم البيئية، واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية، بهدف المحاولة لتخفيف الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة ". (الشعباني،1998: 50)

ويستنتج الباحثون من مفهوم التكاليف البيئية ما يلي:

1. ان التكاليف البيئية تنفق من اجل حماية الانظمة البيئية (الماء، الهواء، التربة) من التلوث الحاصل بمختلف اشكاله وانواعه والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة بمختلف مصادرها.

2. ان التكاليف البيئية تحصل كإلزام نتيجة الاستجابة لتطبيق قوانين وتشريعات بيئية وممكن ان تحصل طوعا رغبة من الشركة في المحافظة على سمعتها وتحسين صورتها المجتمعية.

3. يرتبط مقدار التكاليف البيئية بمستوى الاداء البيئي الذي تروم الشركة بلوغه.

واستناداً الى ما سبق يمكن تعريف التكاليف البيئية من قبل الباحثون بأنها "تلك التكاليف التي تتحملها الشركات تنفيذا للقوانين والتشريعات البيئية الخاصة بمنع حدوث أضرار بيئية وازالة اثارها فضلا عن التكاليف التي تنفقها طوعا واللازمة لتحسين صورة الشركة مجتمعيا ".

2-1 مكونات وتصنيفات التكاليف البيئية:

تختلف مكونات الكلف البيئية باختلاف التشريعات البيئية، وحجم الشركات الصناعية وأسلوب السيطرة على التلوث المعتمد، ومستويات التلوث المستهدفة. إذ أخذت القوانين بنظر الاعتبار معالجة الأضرار البيئية الماضية، والانبعاثات الحالية والصيانة والمواد السامة والفضلات الخطرة التي أصبحت هائلة في كل مكان من العالم. هذه الصلاحيات القانونية طلبت من الأطراف المسئولة (Responsible parties). كالمالكين ومستغلي العقارات ومسببي المواد الخطرة دفع كلفة إزالة أثر التلوث والإصلاح البيئي، أي هناك مسؤولية قانونية ذات أثر رجعي (Retroactively)، تطالب الأطراف المسئولة بالدفع لغرض التنظيف البيئي من الملوثات التي سببتها أنشطتهم ومعالجة آثارها. (الشعباني، 2009: 148)

فيرى الأستاذ (Hueting) أن الكلف البيئية تتضمن احتساب كلفة الإجراءات المطلوبة لتغيير مستوى النشاط الاقتصادي إلى المستوى المستديم فهي تتضمن الآتي: (UNEP, 1992:2)

1. تكاليف الإجراءات التقنية للإصلاح.
2. تكاليف بدائل التحسين لاستنفاذ الموارد الطبيعية.
3. تكاليف التغيير المباشر من الأنشطة الملوثة بيئياً إلى الأنشطة النظيفة.

ويرى الباحثون اضافة فقرات اخرى الى ما ورد اعلاه منها تكاليف السيطرة على الملوثات والحد منها لجعلها ضمن المستويات الفنية المقبولة، فتشمل كلف المعدات والمكائن والاجهزة اللازمة لذلك وكلف التحليلات المختبرية والفلاتر والمرسبات، وكذلك كلفة التعويضات للأخرين الناجمة عن اضرار الملوثات البيئية وكلف العلاج وغيرها.

اما من حيث تصنيف تلك التكاليف فانه يختلف حسب الغرض من استخدامها ومنها الاتي:

1. من حيث طبيعتها: وتتكون من: (لعبيدي والطيب،2015: 46)

أ. مصروفات بيئية رأسمالية: وتشمل تكلفة توفير الآلات والمعدات والتجهيزات التي تساهم في الحد من التلوث ومعالجة آثاره لعدة فترات مالية. ومن أمثلته تكاليف تركيب التجهيزات والمداخن، تكاليف إنشاء محطات لمعالجة مياه المصانع.

ب. مصروفات بيئية تشغيلية: وهي بنود التكاليف التي يتحملها المصنع مقابل تنفيذ برامج حماية البيئة لفترة محاسبية واحدة وتكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمنافع التي تتحقق خلال هذه الفترة المحاسبية ومن أمثلتها رواتب العاملين في مجال حماية البيئة تكاليف معالجة مخلفات الإنتاج، تكاليف التخلص من النفايات أو المخلفات الناتجة عن النشاط.

2. من الناحية الرقابية: وتتكون من: (جيجان، 2012: 107)

أ. تكاليف رقابة التلوث: وتتضمن:

(1) تكاليف المنع: وتتمثل تكاليف منع حدوث الآثار الناتجة عن عمليات التصنيع التي تسبب التلوث كتكلفة استبدال مصادر الطاقة بأنواع أقل تلويثاً وتكلفة إعادة تصميم العمليات الانتاجية بحيث لا يتم استخدام مواد ملوثة أو ضارة بالبيئة.

(2) تكلفة التقويم: وتتعلق بتكاليف اكتشاف الانحرافات في مستوى التلوث مقارنةً بالمستويات والمواصفات المحددة من الجهات المعنية وتشمل تكاليف فحص واختبار المواد المستخدمة والآثار البيئية الناتجة عنها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

ب. تكاليف الفشل من السيطرة على التلوث وتتكون من:

(1) تكاليف الفشل الداخلي: وتتعلق بتكاليف علاج وإزالة المخلفات وتنظيف الموقع بعد عمليات التصنيع.

(2) تكاليف الفشل الخارجي: وتتمثل بالتكاليف التي تحدث في حالة حدوث أضرار للمجتمع، ويترتب عليها غرامات وتعويضات فضلاً عن تكلفة الفرص الضائعة والمتمثلة في خسارة هامش المساهمة نتيجة لنقص المبيعات أو انخفاض الحصة السوقية.

ويمكن تصنيف الكلف البيئية من قبل الباحثون وفق الآتي:

1. كلف بيئية الزامية، وهي الكلف التي تحصل نتيجة تنفيذ القوانين والتعليمات البيئية وتكون الشركة ملزمة بأدائها، مثل تكلفة المعدات اللازمة للحد من التلوث وجعله وفق المعايير المسموح بها وكذلك كلف التعويضات الناجمة بموجب قرارات المحاكم والغرامات وغيرها.
2. كلف بيئية طوعية او اختيارية، وهي الكلف التي تتحملها الشركة بشكل طوعي او اختياري وليس بموجب التزام قانوني، مثل تكاليف برامج التوعية البيئية وتكاليف تحسين صورة الشركة مجتمعيا وغيرها.

كما يرى الباحثون من خلال العرض السابق انه بغض النظر عن طريقة تصنيف التكاليف البيئية المتبعة فانه يجب الإفصاح عن تلك التكاليف بصورة واضحة ومفهومة ليتسنى لمستخدمي المعلومات المحاسبية اعتمادها وترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة.

3-1 اهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية:

يمكن تقسيم الدوافع وراء تبني المحاسبة عن تكاليف حماية البيئة إلى دوافع داخلية تتضمن إسهام الاعتبارات البيئية في صنع القرارات الرشيدة، كمزيج المنتج وتقويم الأداء والاستثمارات الرأسمالية وتحديد كلفة المنتج وسلامة النوعية. والى دوافع خارجية كالسوق الذي أصبحت تجارته تعتمد على المعلومات البيئية، والدائنين الذين يرغبون في معرفة معلومات عن التكاليف البيئية والمقرضين وهيئات الضرائب. وهناك من يرى أن التكاليف البيئية لم تتم المحاسبة عنها بشكل عادل بسبب أن هناك تصور بأن هذه التكاليف لو تمت المحاسبة عنها بشكل صحيح لجعل بعض الشركات تتخلى عن بعض المنتجات. (الشعباني، 1998: 46)

ويرى اخرون ان أهمية التكاليف البيئية تكمن في الحصول على المنافع الاتية: (يعقوب ودهيرب، 2017: 6)

1. بالإمكان لتقليل جزء من التكاليف البيئية، باتخاذ الشركة القرار الأمثل، وتحويل هذه التكاليف من مجرد إنفاق الى استثمار يعود بالنفع عليها مثل اعادة تصميم المنتجات أو الاستثمار في تقنية العمليات الخضراء (الصديقة للبيئة).
2. تساعد التكاليف البيئية الشركة على الدخول في المنافسة مع الشركات الأخرى التي لا تهتم بالأمور البيئية.
3. ان عملية قياس التكاليف البيئية تعمل على تحديد السعر الحقيقي والدقيق للمنتج.

اما الشعباني فيرى ان المنافع المتوخاة من تبني المحاسبة عن التكاليف البيئية هي وفق الاتي: (الشعباني، 1998: 64)

1. تهيئ حافزا قويا للبحث عن الطرائق الأكثر اقتصادية لتقليل الأضرار البيئية .
2. تقود إلى اختيار البديل الذي يأخذ بالاعتبارات الحالية والمستقبلية للآثار البيئية من بين البدائل الأخرى المتاحة .
3. تقود إلى فاعلية وكفاءة أكثر في استخدام الموارد .
4. تساعد في الموازنة بين متطلبات الإدارة والاختراعات التكنولوجية وحالات التجهيز التقليدية .

كما يرى الشعباني في موضع اخر انه لضمان وجود تنمية مستدامة حقيقية لابد من الأخذ بالحسبان التكاليف البيئية حتى تكون تلك المؤشرات الاقتصادية (الناتج القومي والدخل القومي) هي أقرب إلى الواقع وأكثر اعتمادية ومصداقية في تقييم عملية التنمية المستدامة الحاصلة في أي بلد. (الشعباني، 2008: 65)

ومن خلال ما سبق عن أهمية التكاليف البيئية يستنتج الباحثون أن للتكاليف البيئية أهمية بالغة في نجاح واستمرارية الشركات لاسيما الشركات الصناعية لعدة أسباب منها:

1. أن المحاسبة عن الأداء البيئي للشركات وتحملها تكاليف إضافية هو دليل على حفاظ الشركات الصناعية على الجوانب البيئية والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية.
2. تحديد وقياس التكاليف البيئية واخذها في الاعتبار عند تصنيع المنتجات يعزز من الموقع التنافسي للشركة المنتجة نظراً لشهرتها في انتاج منتجات صديقة للبيئة وغير ضارة بالمجتمع.
3. الالتزام البيئي من قبل الشركات وتحملها تكاليف بيئية يمكنها من تفادي عقوبات صارمة قد تفرضها الحكومة على الشركة المنتجة.

2- ماهية المخاطر الائتمانية

2-1 مفهوم المخاطرة الائتمانية:

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك. ويمثل الائتمان المصرفي ركنا

أساسيا من أركان العمل المصرفي، إن لم يكن هو المحور الرئيسي لهذا العمل بشكل عام، فالحاجة للائتمان تكاد تكون عامة لدى الغالبية العظمى من المؤسسات على اختلاف طبيعتها وحجمها ونوع العمل الذي تمارسه، فقلما نجد شركة أو مشروعا يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط، ففي الغالبية يتم تغطية جزء من التمويل اللازم للشركة أو المشروع من خلال الائتمان المصرفي، وعلى الرغم من أن الائتمان تحكمه في العادة أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي من المحتمل وقوعها، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن للمصرف أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من المخاطر وذلك لكون الائتمان بطبيعته من الأنشطة التي تتسم بالمخاطر. (الزرقان، 2010 :279)

ويعرّف الائتمان بأنه " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد " (خطيب، 2004: 4)

اما المخاطرة بشكل عام فهي حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسائر. وفي المجال المصرفي تعرف المخاطرة المصرفية بأنها" احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة. (صالح وفريدة،2007: 2)

وبالتالي تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها" المخاطرة الناجمة عن عدم تسديد كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كليهما سواء للاستثمارات في الاوراق المالية ام القروض في الموعد المحدد وفقاً للاتفاقات والعقود المبرمة. وتعتبر هذه المخاطر أكثر انواع المخاطر مخاطرة تواجهها المصارف والتي تتأثر بها ايرادات المصرف ورأس ماله والناتجة عن عدم قيام الزبون بالتزاماته بالوقت المناسب وتمثل هذه المخاطر حوالي 60% من مجموع المخاطر". (المالكي وسعيد،2013 :233)

وتعرف ايضا بأنها" المخاطر الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل على تسديد مبلغ الائتمان واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك وتبعا لهذا فكل عملية ائتمان تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية". (جميلة، 2015: 28)

ويرى الباحثون ان المخاطرة الائتمانية هي " تلك الخسائر التي تلحق بإيرادات المصرف ورأسماله نتيجة عدم قدرة العميل عن سداد أصل مبلغ الائتمان مع الفوائد المستحقة أو النية في عدم سدادها رغم توفر القدرة المالية في التواريخ المحددة كما منصوص عليه في العقد المبرم بين العميل والمصرف".

وعليه تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأكثرها ضرراً وهي تعني درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة أو احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد. وتعد خسائر الائتمان حتمية لعملية الإقراض، كما أن كل مصرف يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان فيتحمل كل مصرف بعض خسائر القروض عندما يفشل في استرداد قرضه، حيث ان خطر الائتمان يعني تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض الى الطرف المقابل. (فضيلة والشريف، 2015 :251)

ويستنتج الباحثون مما تقدم ان عملية المخاطرة الائتمانية تعد من أكثر انواع المخاطرة التي تؤثر على ايرادات المصرف ورأسماله وهي تنجم عن عدم تسديد جزء أو كامل مبلغ الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد سواء كان عدم التسديد نتيجة العسر المالي أو عدم التسديد اختيارياً من قبل الزبون أو المقترض. وتتفاوت درجة المخاطرة حسب كل عملية ائتمان وظروف الجهة طالبة الائتمان.

2-2 اسباب نشوء المخاطرة الائتمانية:

تنشأ المخاطرة الائتمانية نتيجة عوامل عديدة ومختلفة، منها ما هو متعلق بالمصرف أو بالمقترض أو بظروف متعلقة بالبيئة الخارجية ويمكن تلخيص أهم الاسباب وفق الآتي: (عبدالقادر، 2008: 345)

1. تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد وحصول ظروف طارئة غير متوقعة.
2. عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان، سواء كان ناجم عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين أم ناجماً عن الضغوط التي تمارسها إدارات المصارف في مجال التوسع في منح القروض.
3. اهتمام المصارف بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطرة التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض.
4. تدخل الإدارة العليا في قرار منح الائتمان خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان.
5. عدم تناسب مبلغ القرض مع احتياجات المقترض سواء أكان حجم القرض أكبر أم أقل.
6. عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
7. عدم قيام المصارف بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة.

8. اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على الجدوى الاقتصادية لمشروع المقترض الممول.

ويرى الباحثون ان من اهم اسباب حدوث المخاطرة الائتمانية هو عدم كفاءة محللي القدرة الائتمانية في تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى الجهة طالبة الائتمان كان تكون تلك الجهة لديها التزامات قانونية حالية او مستقبلية نتيجة ممارستها انشطة معينة.

3-2 أنواع المخاطر الائتمانية:

تصنف المخاطر الائتمانية الى عدة أنواع ووفق الآتي: (جميلة، 2015: 28)

أ. مخاطر العميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.

ب. مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

جـ مخاطر الظروف العامة :ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.

د. مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة موظفي إدارة الائتمان في المصرف من حيث متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل وبالشروط المتفق عليها لمنح الائتمان ومن هذه الأخطاء هو عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل التي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.

4-2 أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها هي وفق الاتي: (الدغيم واخرون، 2006: 195)

1. توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن الجهة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3. السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف (النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي) لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

5-2 اساليب الحد من خطر الائتمان:

هنالك عدة اساليب يمكن من خلالها تقليل مخاطر الائتمان وهي وفق الاتي: (هاشم والقاموسي، 2017: 274)

أ. حدود الائتمان: إن الملائة المالية للزبون تحدد على وفق ما يملكه الزبون من أموال منقولة وغير منقولة إذ تقوم المصارف باحتساب المكشوف كنسبة من أرقام أعمال النشاط الذي تملكه، لذلك فأن معظم المصارف لا يعتمد على تسعير القروض فقط عند اتخاذ قرار الإقراض وعادة ما توضح حدود هذا الائتمان.

ب. متابعة الائتمان: بعد منح الزبون الائتمان يجب متابعته للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من اجله، وتأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان.

جـ طلب الضمانات الملائمة: تفادياً للمخاطر المحتملة تلجأ ادارة الائتمان الى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يحدد الضمان المناسب.

د. التنويع: أي عدم توجيه الائتمان الى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال التنويع من الناحية الجغرافية والقطاعية.

هـ الاستعلام المصرفي: في ظل غياب الشركة المتخصصة في تقصي جميع المعلومات من الشركات طالبة الائتمان في القطاع المصرفي برزت الحاجة الى الاستعلام للتحقق من المعلومات التي يقدمها العميل متمثلة بالتحري عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها على وفق الشروط المتفق عليها.

و. تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: تفادياً لحدوث خسائر يلجأ المصرف الى اتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آليه منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في المواعيد المحددة.

ويرى الباحثون مما تقدم ان المخاطر الائتمانية تتزامن مع بداية منح الائتمان وتستمر طول مدته الى حين قيام الشركة طالبة الائتمان بتسديد مبلغ الائتمان مع فوائده في تاريخ الاستحقاق.

3- انعكاس معلومات التكاليف البيئية على الحد من المخاطر الائتمانية:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في خدمة متخذي القرارات، سواءً كانوا مستخدمين داخليين أم خارجيين ، حيث ان ترشيد القرار وان كان يتأثر ببقية العوامل الأخرى إلا انه يعتمد إلى حد كبير على مدى ملائمة المعلومات المقدمة والتي تتعلق باختصاصات عدة تعمل تحت مظلة استخدام تكامل المعرفة ومنها المحاسبة إذ تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات الادارية والاستثمارية وقد تم الاستعانة في السنوات الأخيرة بالأساليب الرياضية وبحوث العمليات لغرض زيادة درجة الدقة في قياس المعلومات الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبي وتحديد الاحتياجات المثلى لمتخذي القرارات من تلك المعلومات.(الشعباني، 2009: 149)

وعليه فان توسيع نطاق وظيفة المحاسبة لتشمل معالجة معلومات التكاليف البيئية أصبح ضرورة حتمية، إذ أن الكثير من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية ذات طبيعة كمية ومالية وتؤثر جوهرياً على موجودات الشركة ونفقاتها والتزاماتها الحالية والمستقبلية، كما ان التأثيرات البيئية السالبة لأعمال الشركات تؤدي الى الزيادة في المخاطر والالتزامات البيئية وتخفيض الأرباح التي تحققها ، مما يتطلب من الشركات تنظيم وإعداد برامج خاصة لإدارة المخاطر البيئية والتي بدورها تحتاج الى توفير الكثير من المعلومات عن التأثيرات البيئية لأنشطتها، إذ قد تؤثر هذه المخاطر على قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها من عدمه. هذا ما أظهر ضغوطات متزايدة على الشركات من قبل المستخدمين للحصول على معلومات عن أدائها البيئي بالإضافة الى أدائها المالي لضمان استمرارها في مزاولة أعمالها وتحقيق الأرباح، حيث من المتوقع أن يتحدد الطلب على أسهم الشركة في السوق على ضوء ما تقوم به من أنشطة التوافق البيئي التي تلبي متطلبات حماية البيئة من التلوث وكذلك توفير الأمان للمنتجات بما يدعم مركزها التنافسي.

فالمعلومات المحاسبية الملائمة للتكاليف البيئية تمّكن مستخدميها من الآتي:

أ. تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

ب. تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار الذي يود أن يتخذ.

جـ تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

د. تقويم نتائج القرارات البيئية التي بنيت على هذه القرارات.

ونظراً لاحتياج المصارف ومؤسسات الإقراض كأحد مستخدمي المعلومات المحاسبية الى معلومات التكاليف البيئية للحد من مخاطرها التي قد تترتب على منح الائتمان للشركات، لذلك تطلب المصارف من الشركات طالبة الائتمان معلومات محاسبية عن خطط المصروفات الرأسمالية والتأثيرات البيئية على أرباحها والالتزامات البيئية الطارئة والقدرة على التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية الى جانب المعلومات الأخرى التي توفرها التقارير المالية للشركات طالبة الائتمان. (غالي، 2002: 435)

وهناك من يرى ان معلومات التكاليف البيئية تعزز من جودة المعلومات المحاسبية. (لعبيدي والطيب، 2015 :105)

يتضح مما تقدم بأن مدى التزام الشركات بالقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الحكومية بصدد حماية البيئة تعد من أحد أهم أنواع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف أثناء منح الائتمانات للشركات، فهناك قوانين وتشريعات بيئية صادرة عن الوزارات أو الهيئات أو الدوائر الحكومية المختصة تلزم الشركات الصناعية بمنع حدوث أضرار بيئية قد تضر بالمجتمع أثناء أداء أعمالها التشغيلية. حيث يعمل تحديد وقياس تلك التكاليف وتوثيقها والمحاسبة عنها على تحسين الأداء البيئي ويؤازر التطور الاقتصادي المستقبلي، كونها تغطي أكثر من المبالغ لتضم إثر تصرفات الشركة على المجتمع والبيئة وحدس المجتمع تجاه الشركة وتصوره عنها، فضلاً عن ان التكاليف المتعلقة بالملوثات يجب أن تراقب وتتم المحاسبة عنها. فكشف النقاب والتعرف على التكاليف البيئية المرتبطة بالمنتج والعملية والنظام الإنتاجي ضرورية، لاسيما في صنع القرارات الإدارية الجيدة، وإحراز أهداف تخفيض الكلف وتحسين الأداء البيئي.

اذ إن الحد من مخاطر الائتمان من خلال أغلب الأساليب السالفة الذكر لا يمكن أن يحقق أهدافه بدون الاعتماد على المعلومات المحاسبية، أي انهما متكاملان ومترابطان مع بعضهما البعض، فلا يمكن أن تحدد حدود الائتمان ومتابعتها والتنويع والاستعلام المصرفي وتنظيم وظيفة التحصيل الائتماني الا من خلال تحليل المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية والقوائم الملحقة والايضاحات التفسيرية. حيث ان التكاليف والمطلوبات البيئية تختلف جوهرياً عن الأنواع الأخرى من التكاليف والمطلوبات للأسباب الآتية: (الشعباني، 1998: 49)

1. أن تلك التكاليف غير أكيدة أكثر من غيرها، كونها موظفة وفقاً للتغيرات في متطلبات التشريع القانوني (Legislative Requirements)، الذي أصبح أكثر قوة، والمطلوبات المترتبة بموجبه زادت ويصعب التنبؤ بقيمتها وتوقيتها الزمني.
2. أن المطلوبات البيئية تأخذ مصطلح طويلة الأمد، طول حياة المواد السامة وفترات التنظيف.
3. ثم هناك سمة خاصة، إذ أن محددات حاكمة تقرر في وقت ما ويبلغ عنها، بعد أن يكون الضرر قد انتشر واتسع ويصعب إلغاؤه، فتزيد من حالة عدم التأكد.
4. أن التكاليف البيئية يمكن أن تستخدم مفهوم الوكالة (Stewardship)، الذي يطالب الشركة بتحشيد قواها على الأرباح قصيرة الأجل، وفي الوقت ذاته تفكر بالأهداف طويلة الأجل التي تدعم التنمية المستدامة.

مما تقدم يرى الباحثون أن معلومات التكاليف البيئية يمكن أن تساعد المصارف في الحد من المخاطر الائتمانية من خلال الاتي:

1. معرفة مدى توافق وانسجام انشطة الشركة المختلفة مع متطلبات القوانين والتعليمات البيئية وبالشكل الذي لا يعرضها لمشاكل التوقف أو الغلق او دفع التعويضات والغرامات الجسيمة أو الإفلاس نتيجة عدم تلبية المتطلبات البيئية مما يؤثر سلباً على قدرتها المالية وبالتالي عدم سداد قيمة الائتمان مع الفوائد المترتبة عليها.
2. معرفة مدى التزام الشركات طالبة الائتمان بتحديد وقياس التكاليف والالتزامات البيئية والإفصاح عنها لإعطاء الصورة الواضحة امام المصارف وتمّكينها من تحديد نسبة الائتمانات المصرفية الممنوحة.
3. تقويم مقدرة طالبي الائتمان على تسديد الائتمان الممنوح لهم في ظل الالتزامات البيئية الحالية والمتوقعة مستقبلا لاسيما ان قانون حماية البيئة ذو أثر رجعي وتحت طائلة مبدأ " من يلوث يدفع".
4. توفير المعلومات المتاحة عن عدد الدعاوي القضائية البيئية وحجم الالتزامات المالية التي تقابلها ومدى انعكاسها على ربحية وسيولة الشركة طالبة الائتمان.
5. معرفة عدد الدعاوى المحسومة قضائياً ضد الشركة طالبة الائتمان لأن كثرة هذه الدعاوي تدل على عدم التزامها بالشروط البيئية مما يوحي بتحملها تكلفة بيئية مستقبلية وعدم سدادها يؤدي الى غلق تلك الشركات مما يؤدي الى زيادة المخاطر الائتمانية لديها.
6. عدم زعزعة ثقة المصارف كأحد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات التكاليف البيئية التي تتضمنها التقارير المالية لاسيما إذا تم تدقيقها والافصاح عنها من قبل جهة فنية محايدة.
7. متابعة الإئتمانات المصرفية بشكل دوري والوقوف على مدى صحة قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها للشركات طالبة الائتمان للحد من المخاطر الائتمانية.
8. معرفة عدد ونوع البرامج التي تعتمدها الشركات طالبة الائتمان اتجاه حماية البيئة.
9. تحديد درجة خطورة الانشطة التي تمارسها الشركة اذ قد يعرضها الى الغلق فتصبح قيمة الائتمان الممنوح لها بحكم الديون المعدومة.

4- التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات:

لغرض استكمال تحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة عشوائية من محللي الائتمان في عدد من المصارف الخاصة العاملة في مدينة اربيل وبغض النظر عن جنسية المصرف والمتمثلة بـ (19) مصرف كما مبين في ملحق رقم (1)، أما عينة البحث فقد تكونت من (41) فرداً من محللي الائتمان في المصارف المذكورة. ولتحقيق هذا الهدف تم إذ تم تصميم استمارة استبانة كما مبين في ملحق رقم (2) وتوزعت (50) منها وقد بلغت المستعادة والصالحة منها (41) استمارة أي بنسبة 82%.

وللتحقق من صدق الأداة (الاستبانة)، تم عرضها على مجموعة من المختصين وفي ضوء الملاحظات المقدمة من قبل المحكمين. وبعد تفريغ محتويات الاستمارات المستعادة تم معالجتها من خلال البرنامج SPSS وكانت المعالجة على النحو التالي:

4-1 التحليل الوصفي لأفراد المبحوثين:

4-1-1 التأهيل العلمي: فيما يخص التأهيل العلمي تم توزيع الاستمارة على جميع حاملي الشهادات من الدبلوم الفني الى شهادة الدكتوراه وتم عرض نتائج في جدول التالي:

الجدول (1) توزيع عينة البحث حسب التأهيل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
دبلوم	3	%7.3
بكالوريوس	24	%58.5

دبلوم عالي	4	%9.8
ماجستير	8	%19.5
دكتوراه	2	%4.9
المجموع	41	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يتضح من الجدول اعلاه ان حاملي شهادات بكالوريوس يشكلون اكثرية المستجيبين بنسبة 58.5% ويليه حاملي شهادة الماجستير19.5% اما بقية المؤهلات فهي متقاربة الى حد ما. ويتضح من هذه النتائج أن (92.7%) من إجمالي العينة من حملة شهادات بكالوريوس ودبلوم عالي و ماجستيرو دكتوراه وهذا يدل على إن عينة البحث لديهم التأهيل العلمي المناسب وهذا بدوره يعطي مصداقية أكبر للفهم والإجابة عن عبارات الإستبانة بصدق.

2-1-4 التخصص العلمي: أما فيما يخص التخصص العلمي فقد تم توزيع الاستمارة على خمسة أنواع من الاختصاصات وهم المحاسبة وعلوم المالية والمصرفية وإدارة اعمال فضلاً عن الاقتصاد واختصاصات اخرى وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (2)

توزيع عينة البحث بحسب الاختصاصات

الاختصاص	التكرارات	النسبة المئوية
المحاسبة	20	%48.8
علوم المالية والمصرفية	6	%14.6
ادارة الاعمال	10	%24.4
اقتصاد	3	%7.3
أخرى	2	%4.9
المجموع	41	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يظهر من الجدول اعلاه ان اختصاص المحاسبة يمثل النسبة الأكبر من بين المستجيبين والتي تشكل (48.8%) ويليه اختصاص ادارة الاعمال بنسبة (24.4%) ومن ثم اختصاص العلوم المالية والمصرفية بنسبة (14.6%) اما اختصاص الاقتصاد واختصاصات الاخرى فهما متقاربة الى حد ما. ويتضح من هذه النتائج أن (87.8%) من إجمالي عينة البحث من حملة تخصصات المحاسبة ومالية ومصرفية وإدارة الأعمال وهذا يمنحهم القدرة على إجابة عن الاستبانة لما لهم من اطلاع ودراية بموضوع البحث.

3-1-4 سنوات الخدمة: يظهر التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخدمة في المهنة ان الاشخاص الذين تم توزيع الاستمارة عليهم لديهم خبرة أكثر من سنة وهذا ما يزيد من إمكانية الاعتماد على الاجابات وكما في الجدول رقم (3).

الجدول (3)

توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
1-5 سنة	5	%12.2
6-10 سنة	9	%22
11-15 سنة	11	%26.8
16 -20 سنة	10	%24.4
21 فأكثر	6	%14.6
المجموع	41	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

من خلال الجدول اعلاه يتضح انه لم يتم توزيع استمارة الاستبانة على الاشخاص الذين لديهم خدمة وظيفية اقل من سنة والسبب يرجع الى قلة خبرتهم العلمية والعملية حول موضوع البحث كما ان الاشخاص الذين لديهم خبرة أكثر من احدى عشر سنة هم الاغلبية وبالتالي يمكن الاعتماد الاجابات التي تم الحصول عليها.

2-4 عرض النتائج واختبار الفرضيات:

استخدم الباحثون مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة والذي يتدرج القياس فيها ما بين أتفق بشدة / أتفق / محايد / لا أتفق / لا أتفق بشدة، وذلك باستخدام الأوزان المقابلة وهي 1/2/3/4/5 على التوالي، وذلك لتحويل الاجابات الوصفية الى بيانات كمية يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي المطلوب لاختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث.

وتمت صياغة فرضية رئيسية للبحث في صورتها الصفرية وهي لا تؤثر معلومات التكاليف البيئية التي تتحملها الشركات طالبة الائتمان على درجة مخاطرة الائتمان في المصارف الخاصة، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد اهمية في اظهار معلومات التكاليف البيئية في القوائم المالية.

ويظهر الجدول رقم (4) موقف تحليل فقرات الاستبانة.

الجدول (4)

تحليل فقرات الاستبانة حول اهمية في اظهار معلومات التكاليف البيئية في القوائم المالية

المتغيرات	مقياس الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X1	19	46.3	17	41.5	2	4.9	3	7.3	—	—	4.27	0.87
X2	14	34.1	25	61	1	2.4	1	2.4	—	—	4.27	0.63
X3	10	24.4	28	68.3	2	4.9	1	2.4	—	—	4.15	0.61
X4	11	26.8	28	68.3	2	4.9	—	—	—	—	4.22	0.52
X5	10	24.4	27	65.9	3	7.3	1	2.4	—	—	4.12	0.64
X6	13	31.7	22	53.7	6	14.6	—	—	—	—	4.17	0.67
X7	15	36.6	19	46.3	4	9.8	3	7.3	—	—	4.12	0.87
X8	17	41.5	19	46.3	3	7.3	2	4.9	—	—	4.24	0.79
X9	13	31.7	21	51.2	3	7.3	4	9.8	—	—	4.05	0.89
X10	11	26.8	26	63.4	4	9.8	—	—	—	—	4.17	0.59
X11	11	26.8	26	63.4	3	7.3	1	2.4	—	—	4.15	0.65
X12	14	34.1	23	56.1	2	4.9	2	4.9	—	—	4.20	0.75
x13	16	39	22	53.7	2	4.9	1	2.4	—	—	4.21	0.68
X14	11	26.8	27	65.9	2	4.9	1	2.4	—	—	4.17	0.63
X15	14	34.1	23	56.1	4	9.8	—	—	—	—	4.24	0.62
Av.	%89.76				%6.99		%3.25				4.18	0.69

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يظهر في الجدول(4) النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (89.76 %) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان هناك اهمية لإظهار التكاليف البيئية في القوائم المالية أما (المحايدين) كانت (6.99 %) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (3.25%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (3).

اختبار الفرضية الاولى:

الجدول (5)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى بموجب اختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.1	41	4.18	0.69	0.00	0.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي ان هناك اهمية لإظهار التكاليف البيئية في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد هناك مخاطر الائتمان في المصارف الخاصة ناجمة عن عدم متاحية معلومات التكاليف البيئية.

الجدول (6)

تحليل فقرات الاستبانة حول مخاطر الائتمان في المصارف

المتغيرات	مقياس الإجابة										الوسط الحس	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X16	21	51.2	16	39	3	7.3	1	2.4	—	—	4.39	0.74
X17	11	26.8	28	68.3	1	2.4	1	2.4	—	—	4.20	0.60
X18	21	51.2	16	39	3	7.3	1	2.4	—	—	4.39	0.74
X19	17	41.5	20	48.8	2	4.9	2	4.9	—	—	4.27	0.78
X20	13	31.7	18	43.9	10	24.4	—	—	—	—	4.07	0.75
X21	19	46.3	19	46.3	2	4.9	1	2.4	—	—	4.37	0.70
X22	12	29.3	25	61	2	4.9	2	4.9	—	—	4.15	0.73
X23	12	29.3	24	58.5	3	7.3	2	4.9	—	—	4.12	0.75
X24	11	26.8	25	61	4	9.8	1	2.4	—	—	4.12	0.68
X25	14	34.1	22	53.7	5	12.2	—	—	—	—	4.21	0.65
X26	12	29.3	24	58.5	4	9.8	1	2.4	—	—	4.15	0.69
X27	14	34.1	26	63.4	1	2.4	—	—	—	—	4.32	0.52
Av.	%89.43				%8.13		%2.44				4.23	0.69

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يشير الجدول أعلاه إن نسبة (89.43%) من المستجيبين موافقين (أتفق بشدة وأتـفق) ونسبة محادين كانت (8.13%) أما نسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) بلغت (2.44%) وهذا يدل على إن هناك مخاطر ائتمان في المصارف ناجمة عن عدم متاحية معلومات التكاليف البيئية. والذي يعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس والتي هي (3).

اختبار الفرضية الثانية:

الجدول (7)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية بموجب اختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.2	41	4.23	0.69	0.00	0.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يشير الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي ان هناك مخاطر ائتمان في المصارف الخاصة ناجمة عن عدم متاحية معلومات التكاليف البيئية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية علي دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من المخاطر الائتمانية

الجدول (8)

تحليل فقرات الاستبانة حول دور المعلومات التكاليف البيئية في الحد من المخاطر الائتمانية

المتغيرات	مقياس الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X28	19	46.3	19	46.3	3	7.3	—	—	—	—	4.39	0.63
X29	14	34.1	25	61	1	2.4	1	2.4	—	—	4.27	0.63
X30	13	31.7	23	56.1	5	12.2	—	—	—	—	4.20	0.64
X31	14	34.1	23	56.1	4	9.8	—	—	—	—	4.24	0.62
X32	14	34.1	24	58.5	3	7.3	—	—	—	—	4.27	0.59
X33	13	31.7	23	56.1	4	9.8	1	2.4	—	—	4.17	0.70
X34	13	31.7	25	61	3	7.3	—	—	—	—	4.24	0.58
X35	12	29.3	22	53.7	5	12.2	2	4.9	—	—	4.07	0.79
X36	14	34.1	22	53.7	4	9.8	1	2.4	—	—	4.20	0.71
X37	8	19.5	24	58.5	7	17.1	2	4.9	—	—	3.93	0.75
X38	17	41.5	19	46.3	3	7.3	1	2.4	—	—	4.24	0.80
X39	18	43.9	22	53.7	—	—	1	2.4	—	—	4.39	0.63
X40	17	41.5	22	53.7	2	4.9	—	—	—	—	4.37	0.58
X41	14	34.1	24	58.5	3	7.3	—	—	—	—	4.27	0.59
Av.	%90.05				%8.35		%1.60				4.23	0.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يظهر في الجدول رقم (8) النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة لكل فقرة، ويشير الجدول إلى إن نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (90.05%) وهذا ما يدل على أن هناك أثر لمعلومات التكاليفية في الحد من مخاطر الائتمان ونسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (8.35 %) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (1.60%) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (3).

اختبار الفرضية الثالثة:

الجدول (9)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة بموجب اختبار (T. Test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1.3	41	4.23	0.66	0.00	0.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبانة.

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الدلالة الإحصائية هي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) والمرتبطة بمستوى اختبار (T) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها وهي ان لمعلومات التكاليفية أثر على الحد من مخاطر الائتمان.

5- الاستنتاجات والتوصيات:

5-1 الاستنتاجات:

بناءً على ما تقدم من التحليلات النظرية والعملية لهذا البحث لاختبار أثر معلومات التكاليف البيئية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي توصل الباحثون الى الاستنتاجات الاتية:

1- ان التطورات الحديثة في مجال حماية البيئة من اجل انتاج سلع وخدمات صديقة للبيئة أثرت على نوع المعلومات التي تحتاجها جهات داخل الشركة وخارجها بهدف تقييم اداء الشركات، إذ اثبتت ان تحقيق اقصى الربح ليس المعيار الوحيد في الحكم على نجاح أو فشل الشركات أو عن كفاءة ادائها لان ذلك قد يؤدي الى تحمل الشركات التبعات القانونية والاجتماعية والمالية والتي قد تقلب الموقف الاقتصادي للشركات فتحولها من شركة ناجحة الى شركة خاسرة.

2- ان الضوابط التي تعتمدها المصارف الخاصة في منح ومتابعة الائتمانات المصرفية لا تعتمد على مدى افصاح الشركات طالبة الائتمان للمعلومات عن أدائها البيئي في التقارير المالية، وانما تعتمد على ضوابط اخرى منها الضمانات المقدمة الى المصارف فضلاً عن اعتمادها تحليلات مالية تقليدية لا علاقة لها بمدى التزام الشركة بالقضايا البيئية.

3- تعد المخاطرة الائتمانية من أكثر انواع المخاطرة التي تؤثر على ايرادات المصرف ورأسماله والتي تنشأ غالباً نتيجة سوء اتخاذ القرارات الائتمانية لعدم الوقوف على مدى التزام المقترض بتسديد جزء أو كامل مبلغ الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد.

4- يرجع ازدياد المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة الى عدم كفاءة محللي الائتمان في تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لدى الجهة طالبة الائتمان كان تكون تلك الجهة لديها التزامات قانونية حالية او مستقبلية نتيجة ممارستها انشطة معينة فضلاً عن عدم قيام المصارف بإتباع نظم وسياسات فعالة لمتابعة الشركة بصورة دورية عن مدى التزامها بشروط حماية البيئة.

5- ان عدم اعتماد المصارف الخاصة في ترشيد القرارات الائتمانية على أحدث المعلومات المحاسبية والتي تتضمن معلومات التكاليف البيئية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان قد يعرض المصارف الى مخاطر ائتمانية كبيرة تؤثر على المركز المالي لها مما يتسبب في تأكل رأسمال الشركة وبالتالي رأسمال المصرف. إذ أثبتت نتائج البحث التحليلية بوجود أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح عن المعلومات البيئية التي تقدمها الشركات بهدف تقييم أداءها البيئي وللحد من مخاطر الائتمان المصرفي التي تتعرض لها المصارف.

5-2 التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن الايصاء بالآتي:

1- ضرورة اعتماد المصارف الخاصة في العراق بشكل عام ومحافظة اربيل بشكل خاص على معلومات التكاليف البيئية في ترشيد القرارات المتعلقة بمنح الائتمانات المصرفية ومتابعتها لتحقيق التوازن بين الاهداف الاجتماعية والبيئية لتقليل وتلافي نسبة المخاطر المالية التي قد تتعرض لها هذه المصارف.

2- ضرورة اصدار قاعدة محاسبية خاصة في العراق تحدد المتطلبات التفصيلية اللازمة للإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية بحيث تعكس جودة الاداء البيئي وفق القوانين والتشريعات البيئية النافذة لأنها تؤثر بشكل جوهري على جوانب عدة للشركة منها الجانب المالي.

3- ضرورة توافر الكوادر البشرية لقياس المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الخاصة فضلاً عن تأهيل العاملين في مجال المخاطرة المصرفية من خلال قيام المصارف بفتح دورات تدريبية لتعريف العاملين في دائرة الائتمان المصرفي وادارة المخاطر المالية بأهمية الدور الذي تقدمه المعلومات البيئية في منح ومتابعة الائتمانات المصرفية للحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف من خلال الاستعانة بالمدربين والخبراء المختصين للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

4- ضرورة انشاء دائرة أو قسم مختص لمتابعة الشركة المقترضة منذ منحها التسهيلات المصرفية ولحين تسديدها القرض والفوائد المستحقة عليه في مواعيدها المحددة وعلى ان يكون العاملين في هذه الدائرة او القسم على دراية كاملة بمدى التزام الشركة المقترضة بالإفصاح عن المعلومات البيئية حسب القوانين والتعليمات النافذة والاعباء التي تتعرض لها هذه الشركات في حال عدم التزامها بحماية البيئة.

قائمة المصادر:

اولاً: العربية

1. أبوكمال، ميرفت علي، (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في ال مصارف اوفقاً للمعايير الدولية "بازل II" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية –غزة.
2. جيجان، حذام فالح، (2012)، أثر الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل وتحقيق ميزة تنافسية للشركات-دراسة استطلاعية لأراء عينة من معدي التقارير المالية والمستثمرين في الشركات الصناعية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 35 العدد 91.
3. الدغيم، عبد العزيز والامين، ماهر وانجرو، ايمان، (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3.
4. الزرقان، صالح طاهر، (2010)، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية -دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، العراق.
5. الشعباني، صالح ابراهيم يونس، (1998)، معايير تكاليف حماية البيئة حالات تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
6. الشعباني، صالح ابراهيم يونس، (2009)، مدى فاعلية توظيف معلومات الكلف البيئية في صنع القرارات الاستثمارية، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5 العدد 13، جامعة تكريت، العراق.
7. الشعباني، صالح ابراهيم يونس، (2008)، أثر استخدام معلومات التكاليف البيئية على الحسابات القومية ودورها في تعزيز عملية التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة بحوث مستقبلية العدد 23، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق.
8. اللولو، يحيى جمال، (2016)، مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة-دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية –غزة.
9. المالكي، زهراء ناجي عبيد وسعيد، أحمد محمد فهمي، (2013)، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1و2) في المخاطرة الائتمانية: دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 24،
10. بوكثير، جبار ومناخ بسمة، (2017)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، يومي 6 و7 / 12/ 2017.
11. خطيب، منال، (2004)، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.
12. جميلة، والي، (2015)، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل-دراسة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
13. صالح، مفتاح وفريدة معارفي، (2007)، المخاطر الائتمانية" تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن.
14.لعبيدي، مهاوات والطيب داودي، (2015)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
15. نجوى، عبدالصمد، (2015)، المحاسبة عن الأداء البيئي: دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة الأيزو 14001، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
16.عبدالقادر، سلوى عبدالجبار، (2008)، المخاطر ألائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق.
17. غالي، جورج دانيال، (2002)، تطوير مهنة المراجعة لمعالجة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، دار الجامعية، الإسكندرية.
18. فضيلة، بوطورة والشريف، بقة، (2015)، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد، العراق.
19. هاشم، محمد هادي، والقاموسي، ضياء عبد الحسين، (2017)، دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني-دراسة حالة في مصرف رشيد/ الادارة العامة، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، العراق.
20. يعقوب، فيحاء عبدالله ودهيرب، محمد سمير، (2017)، أثر قياس التكاليف البيئية المالية والوصفية على ترشيد قرارات الأعمال-بحث تطبيقي في معمل اسمنت الجنوب في محافظة المثنى، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة واسط، العدد 26، العراق.

ثانيا: الاجنبية

1. El-Serafy, Salah & Ahmed, Y,J &Lutz, E, (1996) Environmental Accounting for sustainable development, A world bank symposium, fifth printing, Washington, D. C. June.

2. UNEP -1992- Workshop on Environment and Natural Resource Accounting - Environmental Economics Series - paper No. 3- February .

3. UN. (1993), Handbook of National Accounting. Integrated Environmental and Economic Accounting. Series, F. No. 61. New York.

الملحق (1)

أسماء المصارف (مجتمع البحث)

ت	اسم المصرف
-1	مصرف كوردستان الدولي
-2	مصرف بغداد
-3	مصرف دار السلام
-4	مصرف الاقتصاد
-5	مصرف الإيلاف الإسلامي
-6	مصرف البحر المتوسط
-7	مصرف الاستثمار العراقي
-8	المصرف الإقليمي التجاري
-9	مصرف الموصل
-10	مصرف جيهان
-11	مصرف الإيلاف الإسلامي
-12	المصرف المتحد للاستثمار
13	مصرف الائتمان العراقي
-14	مصرف المنصور
-15	مصرف التنمية الدولي
-16	مصرف آشور الدولي
-17	مصرف سومر التجاري
-18	المصرف الأهلي العراقي
-19	المصرف التجاري العراقي

الملحق (2)

استمارة استبانة

السادة الافاضل:

تحيـــة طيبة .....

يسرنا ان نضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم " دور معلومات التكاليف البيئية في الحد من مخاطر الائتمان -دراسة تحليلية لآراء عينة من محللي الائتمان في المصارف الخاصه العاملة في محافظة اربيل" راجين الاجابة عن الاسئلة الواردة فيها بكل موضوعية وحياد للحصول على النتائج التي من شأنها اغناء البحث وتحقيق اهدافه.

شاكرين تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية...مع التقدير.

ملاحظة:

يرجى وضع علامة (✓) في المربع الذي يمثل اجابتك وإذا كانت لديكم اية تعليقات او آراء فيمكن اضافتها في الحقل الاخير من الاستبانة.

الباحثون

أهم المصطلحات المستخدمة في الاستبانة

1-التكاليف البيئية: هي جميع التضحيات التي تتحملها الشركات لأجل منع الأضرار أو تجنبها في الوقت الحاضر أو المستقبل الناجمة عن مزاولتها لأنشطتها المختلفة، ولأجل تصحيح الأخطاء والأضرار المترتبة على تصرفات وقرارات اتخذتها لها آثار سلبية على البيئة.

2-مخاطر الائتمان: هي الخسائر التي يمكن ان يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

القسم الأول. البيانات الشخصية:

1-التأهيل العلمي:

دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

2-التخصص العلمي:

محاسبة ( ) مالية ومصرفية ( ) ادارة اعمال ( ) اقتصاد ( ) اخرى تذكر.....( )

3-سنوات الخدمة في المهنة:

1-5 سنة ( ) 6-10 سنة ( ) 11-15 ( ) 16 - 20 ( ) 21 سنة فاكثر ( )

القسم الثاني. محاور الاستبانة:-

المحور الاول: التكاليف البيئية						
ت	العبارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

.1	يعد مفهوم التكاليف البيئية من المفاهيم المحاسبية الحديثة					
.2	تشمل التكاليف البيئية كل تكاليف السيطرة على التلوث البيئي او الحد منه وازالة اثاره من الانظمة البيئية وتكلفة الاصلاح البيئي والتعويضات الناجمة عن الاثار البيئية السيئة.					
.3	تعد المسؤولية القانونية الناجمة عن التلوث البيئي ذات أثر رجعي (Retroactively) ينجم عنها تكلفة بيئية لم تؤخذ في الحسبان مما ادى الى تشويه حقيقة ارباح السنوات السابقة للشركات.					
.4	تتعلق التكاليف البيئية كذلك بالتدهور الفعلي أو المحتمل للموارد الطبيعية والبيئية الناشئ عن الأنشطة الاقتصادية والبشرية المختلفة.					
.5	قد تحصل التكاليف البيئية تنفيذاً لمتطلبات قانونية فتكون على شكل ضرائب أو رسوم ملزمة الدفع.					
.6	تستخدم الأساليب المحاسبية والهندسية في قياس التكاليف البيئية اذ انه في مجال قياس التكاليف البيئية لا يمكن الاعتماد على مقياس واحد بشكل مطلق.					
.7	إظهار المعلومات عن التكاليف البيئية في التقارير المالية المنشورة تؤكد مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية لحماية البيئة.					
.8	يجب ان يتناسب مقدار التكاليف البيئية مع ما تحدثة الشركة من التلوث في البيئة.					
.9	الالتزام بالتكاليف البيئية يزيد من الرغبة بمنتجات الشركات كونها نظيفة بيئيا.					
.10	الالتزام بالتكاليف البيئية لزيادة جودة المنتج يزداد من ربحية الشركة المنتجة.					
.11	قياس التكاليف البيئية واظهارها في التقارير المالية وفق تصنيفات معينة كاستثمارية وجارية أو داخلية وخارجية او وفق الانظمة البيئية التي تخصها (ماء ،هواء ، تربة) يسهل فهمها واستيعابها من قبل المستخدمين ويساعد في تشخيص مواطن التلوث.					
.12	الإلتزام بالمعايير المحاسبية لقياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها من قبل الشركات يساعد المستخدمين على فهما والمقارنة بين الاداء البيئي لهذه الشركات.					
.13	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية على تقويم اداء الشركات وسمعتها في سوق العمل.					
.14	تدقيق التكاليف البيئية من قبل جهة فنية محايدة يزيد من ثقة المستخدمين بالمعلومات البيئية التي تتضمنها التقارير المالية.					
.15	الإلتزام بالمعايير البيئية وتحمل التكاليف البيئية الناجمة عن ذلك قد يساعد الشركات على الاستمرار في نشاطها دون فرض عقوبات صارمة قد تصل الى اغلاق الشركة.					

المحور الثاني. الحد من مخاطر الإئتمان:

ت	العبارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	دراسة امكانية العجز عن سداد مبلغ الإئتمان وفائدته قبل منح الإئتمان يعد من اهم واجبات المصرف للحد من المخاطرة الإئتمانية.					
.2	اصدار وتحديث القوانين والتشريعات الحكومية لتنظيم اعمال الشركات يحد من المخاطر الإئتمانية في المصارف.					
.3	تعد المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية احدى المصادر التي تعتمد عليها المصارف في تحديد مبلغ الإئتمان المصرفي للحد من مخاطر الإئتمان.					
.4	تعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية اهم مؤشرات منح الائتمان المصرفي من عدمه.					
.5	الإعتماد على المعلومات المحاسبية يساعد على دقة ورشد القرارات الإئتمانية وتحديد مخاطرها.					
.6	مصادقة المعلومات المحاسبية المعدة للشركات طالبة الإئتمان من قبل جهة فنية محايدة تساعد على الحد من المخاطر الإئتمانية.					
.7	تحليل تقارير مالية معدة وفقاً للمعايير المحاسبية للشركات طالبة الإئتمان يحد من المخاطر الإئتمانية.					
.8	دراسة الإلتزامات المالية على الشركة طالبة الإئتمان الناجمة عن عدم التزامها بالقوانين والتشريعات الحكومية تحد من المخاطر الإئتمانية.					

.9	للحد من المخاطرة الإئتمانية يتطلب مقارنة المعلومات المحاسبية للعام الحالي مع الاعوام السابقة قبل منح الإئتمانات المصرفية.					
.10	متابعة الإئتمانات المصرفية بشكل دوري من قبل المصارف يساهم في الحد من المخاطر الإئتمانية.					
.11	الإعتماد على تحليل وتقويم الأداء المالي الحالي والمستقبلي من قبل المصارف للشركة طالبة الإئتمان يحد من المخاطرة الإئتمانية.					
.12	ضرورة وجود مهارات في ادارة المخاطر المالية على علم بالمستجدات في العلوم المحاسبية يعمل على الحد من المخاطرة الإئتمانية.					
المحور الثالث. دور التكاليف البيئية في الحد من مخاطر الإئتمان:						
ت	العبارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	ان قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات طالبة الإئتمان يزيد من ثقة المصارف بها ويعمل على رشد ودقة القرارات الإئتمانية التي تتخذها المصارف.					
.2	المقارنة بين التكاليف البيئية في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة للشركات طالبة الإئتمان يعطي مؤشرا عن مدى الالتزام بالقوانين والمتطلبات البيئية والتي بدورها تحد من المخاطرة الإئتمانية.					
.3	يساعد إلتزام الشركات طالبة الائتمان بقياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها على تحديد نسبة الإئتمانات المصرفية الممنوحة والحد من المخاطرة الإئتمانية.					
.4	توفير المعلومات البيئية للشركات طالبة الإئتمان يساعد على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزماتهم مستقبلاً للحد من المخاطرة الإئتمانية.					
.5	المعلومات المتاحة عن عدد الدعاوي القضائية البيئية وعن مقدار الغرامات المالية المفروضة على الشركات طالبة الإئتمان تساهم في الحد من المخاطر الإئتمانية.					
.6	تعد كثرة الدعاوى القضائية ضد الشركات طالبة الائتمان على عدم التزامها بالشروط البيئية مما يوحي بتحملها تكلفة بيئية مستقبلية عدم سدادها يؤدي الى غلق تلك الشركات مما يؤدي الى زيادة المخاطر الائتمانية لديها.					
.7	ان عدم إظهار الشركات طالبة الائتمان المعلومات الكافية عن التكاليف البيئية يجعلها تكاليف خفية غائبة بتأثيرها عن انظار صناع القرار في المصارف مما يزيد من المخاطر الائتمانية .					
.8	ان عدم تدقيق التكاليف البيئية والافصاح عنها من قبل جهة فنية محايدة يزعزع ثقة مستخدمي المعلومات البيئية التي تتضمنها التقارير المالية ويزيد من احتمالية المخاطر الائتمانية.					
.9	ان متابعة الإئتمانات المصرفية بشكل دوري والوقوف على مدى صحة قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها للشركات طالبة الائتمان يحد من المخاطر الإئتمانية.					
.10	ان التزام الشركات بالانتاج النظيف بيئيا يعد مؤشرا جيدا في الحد من مخاطر الائتمان.					
.11	ان مقارنة المعلومات المحاسبية للعام الحالي مع الاعوام السابقة لاسيما المتعلقة منها بالجانب البيئي يعطي مؤشرا جيدا عن مخاطر الإئتمانات المصرفية.					
.12	ان عدد ونوع البرامج التي تعتمدها الشركات طالبة الائتمان اتجاه حماية البيئة يعطي مؤشرا جيدا عن الحد من مخاطر الائتمانات المصرفية					
.13	ان وجود مهارات في ادارة المخاطر الإئتمانية في المصارف على دراية بمفهوم ومكونات التكاليف البيئية يحد من المخاطرة الإئتمانية.					
.14	ان دراسة المسارات التكنولوجية في الشركات وتشخيص مواطن التلوث البيئي يساعد في تحديد درجة المخاطرة الائتمانية حتى وان لم تعتمد الشركات طالبة الائتمان قياس التكاليف البيئية والافصاح عنها.					

رۆڵی زانیاریەکانی تێچووی ژینگەیی لە سنوردانانی ترسناکی متمانەی بەنکی

بەرز بونەوەی ریژەی پیسبونی ژینگەو شێوازو جۆرەکانی پیسبونی لەم ساڵانەی دواییدا بوە هۆی ئەوەی کە پارێزگاری کردن و چارەسەرکردنی بێتەجێی سەرنجی وواڵتان و کۆمپانیاکان و ببێتە هۆی ئەوەی کە تێچووی ژینگەیی ریژەیەکی زۆر لە تێچووی کۆمپانیاکان پێکبهێنێت و نەتوانرێت ئەم جۆرە تێچووە فەراهەم بکرێت بە گوێرەی ئەم بنەمایەی کە دەوترێت (ئەوەی پیسبکات ئەبێت پارە سەرفبکات) بەشێوەیەک کە ئەم تێچووە کاریگەری لەسەر قازانج و داهاتی وەبەرهێنان دروست بکات و ببێتە هۆی ئەوەی کە زانیاری لەسەر تێچووی ژینگەیی کاریگەری لەسەر تیروانینی نوێی ئابوریناسان و بازرگانان و بانکەکان هەبێت کاتێک کە بریار لەسەر پێدانی متمانەی بەنکی دەدەن بە کۆمپانیاکان بۆ ئەوەی بێئاگانەبن لە پێداویستی و یاساکانی ژینگە کەوادەکات تێچووی زێدەکی لەئەستۆ بگرن لە ئەنجامی گرنگی نەدان بە لایەنی ژینگەیی کە رەنگە ببێتە هۆی ئەوەی کە کۆمپانیاکان لە بری قازانجکردن تووشی زەرەرێکی زۆر ببن بە تایبەتی کە متمانەی بەنکی لەلایەن بەنکەکانەوە بە سەچاوەی سەرەکی بەدەستهێنانی قازانج دادەنرێت لەهەمان کاتدا پرە لە ترسناکی بەنکی، لە ئەنجامدا دیارینەکردن و پێوانەنەکردنی تێچووی تایبەت بە پاراستنی ژینگەو زالبون بەسەری و پیشان نەدان و دەرنەخستنی تێچووی ژینگەیی وادەکات گەڵاڵە کردنی بریاری تایبەت بە پێدانی متمانەی بەنکی یاخود قەرزدان بە شێوەیەکی دروست نەدرێت لەلایەن بانکەکانەوەو ببێتە هۆی ئەوەی کە کۆمپانیای قەرزکەر لە بەنک توشی ترسناکی چاوەروان نەکراو ببێت و ببێتە هۆی داخستنی ئەم کۆمپانیایەو بانکەکان قەرزەکانیان بە فیرۆ بروات و کاریگەری زۆری لەسەر قازانجیان هەبێت لەئەنجامی گرینگی نەدانی کۆمپانیای قەرزکەر بە پێدانی زانیاری تایبەت بە تێچووی ژینگەیی. بۆیە ئەم توێژینەوەیە گرینگی دەدات بە تێچووی ژینگەیی لە دروستکردنی بریاری تایبەت بە پێدانی متمانەی بەنکی و کاریگەری لەسەر نەهێشتنی ریژەی ترسناکی لە بابەتی متمانەپێکردن یاخود قەرزدان.

کلیلە ووشە: تێچووی ژینگەیی، ژمێریاری لەسەر تێچووی ژینگەیی، متمانەپێکردن، ترسناکی متمانەپێکردن.

The role of environmental cost information in reducing bank credit risk
Analytical study of the opinions of a sample of credit analysts in the banks of the province of Erbil, Iraq

Salh Ebrahim Yuns
Department of Accounting, Mousl Technical Institute,Northern Technical University - Mosul

Zaito Awla Abubakr
Department of Accounting, College of Administrative & Economics, Salahaddin University.
Department of Accounting, College c Administration & Financial Sciences Knowledge University- Iraq.

Rezan Salahaddin Azzat
Department of Accounting, College of Administrative & Economics, Salahaddin University.

Abstract

The information of cost and economic analysis is consider the key of formulating policies, decision-making and the adoption of investment programs, as a result of the high rates of pollutants and the variety of forms which different types lead to increasing concentrations, especially in recent years, prevention and treatment of its effects have become the concern of various countries and companies, took the environmental costs resulting from those pollutants constitute high rates As a result of the costs incurred by the company, information on these costs can no longer be ignored in line with the polluter pays principle. These costs affect the company's profitability and investment returns. In this sense, the decisions that were traditionally taken to ignore the environmental costs as hidden costs tainted by some inaccuracy, from this point of view environmental cost information is taking over the new visions of economists, businessmen and banks granting credit when making their decisions, so that they are not inattentive to the requirements Environmental legislation that may oblige the company to incur additional costs was not taken into account as a result of neglect of the environmental side at the time, turning it from profitable to losing companies, especially since bank credit is the main source of operating profit, but it is fraught with Failure to identify and measure costs related to protecting the environment, reducing pollution or controlling it, eliminating its past effects and not disclosing it as hidden costs makes decision-making regarding the granting of credits improper and threatened by unexpected and sudden risks that may lead to the closure of borrowing companies and the transfer of loans granted or Credits to bad debts are deducted from the operating profit of the granting bank because of lack of information on environmental costs or ignoring them. In this research, the researchers sought to demonstrate the importance of environmental cost information in rationalizing credit decisions and its impact on reducing the degree of risk.

Key words: Environmental costs, Environmental costs accounting, Credit, Credit risk